دور الأوّليّات العقليّة في البناء العقديّ

د. محمد ناصر*

الخلاصة

تسعى هٰذه المقالة إلى بيان حقيقة الدور الّذي تلعبه الأوّليّات العقليّة في بناء العقيدة، وذٰلك من خلال الإضاءة على كيفيّة دخولها وانبساط حاكميّتها في الممارسة الفكريّة من الاعتراف بالجهل والشكّ والسؤال، مرورًا بمحاولة تحصيل المعرفة وبناء العمليّة الاستدلاليّة، وصولًا إلى عمليّة الاستنتاج في أيّ مجالٍ أو مضمونٍ من مجالات المعرفة ومضامينها. وبالتالي تصل المقالة في النهاية إلى نتيجةٍ مفادها أنّه لا يمكن للعقيدة أن تكون عقيدةً إلّا في طول توافقها مع الأوّليّات العقليّة عامّةً وخاصّةً، ونتيجةً للبناء النظريّ الّذي ينشأ من خلال مراعاتها. وقد تطلّب بيان هٰذا الأمر عرض المراتب الثلاث

(*) الدكتور محمد ناصر، لبنان، باحث في العلوم العقلية.

mhna1984@gmail.com

لإدراك الأوّليّات العقليّة، وتلخيص المراحل الثلاث بخطواتها الّتي يتشكّل منها معيار المعرفة البرهانيّة، وأخيرًا كان لا بدّ من وضع نموذجٍ تطبيقيٍّ لكيفيّة دخول الأوّليّات العقليّة تأسيس جملةٍ من الاعتقادات.

المقدّمة

لطالما قيل إنّ العقل البرهانيّ هو المصدر الرئيسي ـ بل الوحيد ـ في بناء الاعتقادات المتعلّقة بالموجود الإلٰهيّ وصفاته وتدبيره التكوينيّ والتشريعيّ، فجعله كثيرون أساسًا لتحديد ما يُعتقد وما يُتوقّف فيه. وفي المقابل لطالما وقع النزاع حول قدرة العقل على مثل هٰذه الاعتقادات، فبينما أعرض كثيرون عن اعتبارها علميّةً وموضوعيّةً، فلم يعدّوا البحث عنها بحثًا علميًّا، ورفضوا جميع الاعتقادات المتعلّقة بها(*)؛ استعاض آخرون عن العقل ـ كلّيًّا أو جزئيًّا ـ بالمنقولات والمرويّات المسندة إلى الرسل وأئمّة الأديان الإلٰهيّة، أو إلى ما يُدّعى من إشراقٍ وإفاضةٍ مباشرةٍ للمعرفة جرّاء الارتباط بالإلٰه، ورفضوا تبعيّة العقيدة لتقييم العقل وتحكيمه، إلّا في حدود الأوّليّات أو ما يسمّونه بالفطريّات(**).

وغير خافٍ أنّ الرافضين لمطلق تأسيسٍ عقليٍّ للاعتقادات في الموضوع الإلٰهيّ، قد استندوا في ذٰلك إلى رفض امتلاك العقل لأحكامٍ صادقةٍ بنحوٍ مطلقٍ، فحتّى ما يسمى بالأوّليّات العقليّة ليست معلومة الصدق في رأيهم إلّا في حدود المحسوس، ولا علم لنا ـ كما يدّعون ـ بشمولها لموضوعاتٍ كالإلٰه

(*) كما هو معلومٌ عن أتباع هيوم وكانط والوضعيّين عمومًا.

(**) كما هو معلومٌ عن الأشاعرة وأهل الحديث والأخباريّين.

وأفعاله التدبيريّة والتشريعيّة [ديفيد هيوم، تحقيقٌ في الذهن البشريّ؛ إيمانويل كانط، نقد العقل المحض]. وفي المقابل كان القابلون بالعقل بحدود الأوّليّات رافضين لتحكيم العقل فيما عداها، ورفضهم هٰذا كان راجعًا إمّا إلى إنكار قدرة العقل على إرجاع المعرفة العقليّة النظريّة إلى المعرفة الأوّليّة وعدم الثقة بمحاولات الإرجاع الّتي قام بها غيرهم، كما يظهر عند بعضهم [الاسترابادي، الفوائد المدنيّة؛ التفتازانيّ، شرح المقاصد]، وإمّا إلى رفض عموم صدق الأوّليّات العقليّة لكلّ الموضوعات والموجودات كما يظهر عن آخرين. [القيصريّ في مقدّمته لشرح الفصوص؛ القونويّ في رسائله الموجّهة للمحقّق الطوسيّ]

وقد تكرّرت الإشارة عبر القرون من قبل مؤسّسي المنهج العقليّ البرهانيّ تأسيسًا تعليميًّا [أرسطو، كتاب التحليلات الثانية؛ الفارابيّ، صناعة البرهان]، إلّا أنّ الدراية بمنهج العقل البرهانيّ كفيلةٌ في حلّ هٰذه النزاعات؛ فليست كلّ ممارسةٍ عقليّةٍ هي ممارسةٌ تضمن صواب نتائجها، بل إنّ للعقل خمسة أنواعٍ من الممارسات، لكلٍّ منها غرضٌ خاصٌّ؛ وحدها الممارسة البرهانيّة من بينها تتكفّل ببيان ضوابط عمل العقل بالنحو المؤمّن لحصول المعرفة الصائبة حيث توفّرت المبادئ، وعدمها حيث لم تتوفّر. وقد تفرّع على ذٰلك الإشارة إلى أنّه بعد أن كانت غاية العقل في مقام الممارسة البرهانيّة تحصيل المعرفة الصائبة، وكان قوام عمليّة الاعتقاد يتمثّل بالبناء على كون معرفتنا صائبةً، كان من الطبيعيّ والضروريّ في آنٍ، أن يكون موقف العقل البرهانيّ من كلّ الاعتقادات هو ضرورة استنادها في نشوئها وطبيعة مضمونها، إلى معايير الممارسة العقليّة البرهانيّة.

ولمّا كانت المعايير البرهانيّة مؤسّســـةً طبق أوّليّات العقل(*)، فهي ليست إلّا عرضٌ لأوّليّات العقل العامّة وما يتبعها من أوّليّاتٍ خاصّةٍ بمقام المعرفة والإدراك، ومحدّدةٌ من جهة علاقتها بتحصيل غايةٍ محدّدةٍ هي المعرفة العلميّة؛ بل ولما كان دور أوّليّات العقل غير منحصرٍ بتحديد معايير الممارسة العقليّة البرهانيّة أو غيرها من الأنحاء الخمسة، فهي تدخل مع التجريبيّات ـ المتقوّمة هي الأخرى بها ـ في تحديد مضمون ما تتمّ عليه الممارسة العقليّة البرهانيّة، بحيث تنحــصر مضامين المعــارف الحاصلة بالنحو الصحيــح، والملازمة للصـــدق، بكونها مؤلّفةً من أوّليّاتٍ وتجريبيّاتٍ مباشرةٍ أو من أخرى مؤلّفةٍ منهـــا، وما عدا ذٰلك يبقى في دائرة المتوقّف فيـــه، طالما أنّه ليس مخالفًا لهما أو لمـــا نتج عن التأليفات الحاصلة منهما؛ كانـــت النتيجة لكلّ ذٰلك، وبنحوٍ بيّنٍ بنفســـه، أنّ الأوّليّات العقليّة ـ عامّةً وخاصّةً ـ هي العماد الأساس في دعوى قدرة العقل وحاكميّته على مقام الاعتقاد(**)، وهٰذا ما يجعل قيمة البناء النظريّ للعقل البرهانيّ تابعةً لقيمة أوّليّاته، ولا يمكن الفصل بينهما.

ولأجل الإضاءة أكثر على هٰذه النقطة بالتحديد، وبالنحو المناســـب لهٰذه العجالة، ســـوف أعمد إلى بيانٍ مختصرٍ لمعـــنى دوران الاعتقادات النظريّة مدار الأوّليّات العقليّة، ســـواءٌ في معايير حصولها، أو في طبيعة مضامينها، وهٰذا ما يســـتدعي بطبيعة الحال تقديم مجموعةٍ مـــن المبادئ تتعلّق بكلٍّ من

(*) لقد حاولت بيان هٰذه النقطة بالتحديد والتركيز عليها واستقصاءها في كتابي (نهج العقل) في الباب الأوّل منه.

(**) ليس المقصود إخراج مقام العمل عن التبعيّة للعقل البرهانّي، ولٰكن هٰذه مسألةٌ أخرى تعرّضتُ إلى أسسها في (القانون العقليّ للسلوك)، وكذا في (نقد الاتّجاهات الأخلاقيّة)، وكلاهما طبع مكتبة ومضات.

الأوّليّــات العقليّة والاعتقاد، والبناء النظريّ، فإذا ما تمّت المبادئ تمهّدت الطريق لمعاينة الفكرة بوضوحٍ، ورؤية بعــض الاعتراضات وهي متفكّكةٌ من نفسها، بعد أن كانت ناشــئةً إمّا عن خللٍ في التصوّر أو فسادٍ في المنشإ التلقائيّ للتصديق والحكم.

مبادئ البحث

- الأوّليّات العقليّة
- الاعتقاد
- البناء النظريّ

1. الأوّليّات العقليّة

وفيما يلي بيــان طبيعتها، وأنواعها ومراتب إدراكهــا، ومناط واقعيّتها وعمومها، وبعض ما يتعلّق بها ممّا له دخلٌ في الغرض.

أ. طبيعة الأوّليّات العقليّة

الأوّليّات العقليّة عبارةٌ عن القواعد الّتي يتصوّر العقل أطرافها بنحوٍ بيّنٍ بنفســه، ويحكم ببعضها على بعضٍ بنحوٍ أوّليٍّ، أي دون الحاجة إلى توسيط معرفةٍ سابقةٍ. وهٰذا ما يعني أنّ منشأ الحكم بها ليس في أمرٍ آخر غير محمولها وموضوعها، فيكون هٰذا الغير حدًّا أوســط يربط بينهما، فتنقلب الأوّليّات إلى ثانوياتٍ والمســتقلّ عــن غيره إلى مفتقرٍ إليه؛ بــل إنّ حكم العقل على موضوعها ينشأ من كون نفس تصوّر موضوعها بالتجريد أو بالنسبة، وبنحوٍ بيّنٍ متضمّنًا لمحمولها في الموجبات، أو مقابله في السوالب، أو تصوّر محمولها

بالتجريد أو بالنســبة، وبنحوٍ بيّنٍ متضمّنًا لموضوعها في الموجبات أو مقابله في السوالب؛ وذٰلك مثل الحكم بأنّ النقيضين لا يجتمعان، والموجود بغيره لا يوجد بنفسه، وما بالعرض يرجع إلى ما بالذات، وكلّ علاقةٍ فهي إمّا بالعرض وإمّا بالذات، وما للذات بذاتها فهو لها ما دامت هي، وكلّ وصفٍ ليس للذات بذاتهــا فهو ليس لها ما دامت هي فقــط. والاثنان ضعف الواحد، والأربعة نصف الثمانية، والخمسة ليســت ضعف الثلاثة، والممتدّ قابلٌ للانقسام، وغير ذٰلك الكثير.

وبالجملــة، فإنّ الأوّليّات العقليّة هي الأحــكام الّتي يقوم بها العقل على موضــوعاتٍ دون أن يحتــاج في حكمه إلى توســيط أيّ شيءٍ آخر غير ذات الموضوع والمحمول اللذين يكونان بيّنين بنفســيهما في التصوّر عند العقل، سواءٌ كان مصدر التصوّر الحسّ أو الوجدان الباطنيّ أو العقل الصرف في طول ملاحظته للوجدانيّات والمحسوسات، وســواءٌ كان التصوّر لهما بصرفهما أو بالنسبة إلى غيرهما. [الفارابيّ، المنطقيّات، المجلّد الأوّل، صناعة البرهان، الفصل الأوّل؛ ابن سينا، الشفاء، المجلّد الرابع في المنطق، صناعة البرهان، المقالة الأولى]

ب. أنواع الأوّليّات العقليّة

بعد بيان طبيعة الأوّليّات العقليّة أنتقل إلى بيان أنّها على نوعين: أوّليّاتٍ عامّةٍ وأوّليّاتٍ خاصّةٍ.

أمّا الأوّليّات العامّة فهي الّتي تكون أطرافها عامّةً لا تختصّ بموجودٍ دون موجود، بل تكون معقولاتٍ عن الموجودات بما هي موجوداتٌ؛ ولذٰلك كانت تعبّر عمّا يمكن تســميته بالعلاقات الوجوديّة الأوّليّة بين الموجودات، مثل: النقيضان لا يجتمعان، والموجود إمّا بالقــوّة وإمّا بالفعل، والّذي بالفعل إمّا

هو بالفعل دائمًا، وإمّا هو صار بالفعل بعد أن لم يكن كذٰلك، والّذي بالقوّة إمّا مُعَدٌّ بذاته نحو أن يكون بالفعل فقط، أو نحو أن يكون بالفعل ولا يكون على حدٍّ سـواءٍ، والّذي بالقوّة وهو مُعَدٌّ نحـو أن يكون بالفعل فقط، إمّا أن يكـون بحيث يعيقه عائقٌ من خارجٍ أو لا؛ وأنّ الموجود أيضًا إمّا بالذات وإمّا بالعرض، وما بـالذات دائميٌّ أو أكثريٌّ، وما بالعرض هو الّذي يقبل التدبير فقـط، وما بالذات لا يقبلـه، والاتّفاقيّ (وهو ما بالعرض غـير المدبّر) إمّا متسـاوٍ أو أقليٌّ؛ وما بالقوّة يحتاج في فعليّته إلى ما هو بالفعل؛ والوحدة مبدأ الكـثرة، والكثرة لا توجد بدون الوحدة؛ وطبيعـة الموجود بالعرض تحدّدها طبيعة أسبابه، وخصوصيّة الفعل مناسـبةٌ لخصوصيّة الفاعل، وخصوصيّة الانفعال مناسبةٌ لخصوصيّة المنفعل؛ وغير ذٰلك الكثير. [راجع: أبو نصر الفارابيّ، كتاب الحروف، الباب الأوّل، في بيان معنى الذات والموجود والعرض]

أمّـا الأوّليّات الخاصّـة فهي الّتي تكـون أطرافها معقـولاتٍ بيّنةً عن موجوداتٍ خاصّةٍ، مثل الأربعة نصف الثمانية، والجسم قابلٌ للانقسام، كلّ الإنسان يتحرّك نحو ما يراه كمالًا، الأفكار قد تصيب وقد تخطئ، والمشاعر قد تكون زائفةً وقد تكون غير زائفةٍ، كلّ حركةٍ في متحرّكٍ وغير ذٰلك الكثير الكثير، والأعمّ من الأعمّ أعمّ، والمساوي للمساوي مساوٍ، فإنّ لكلّ موجودٍ من الموجـودات ـ بما فيها الفعل الإدراكيّ إذا مـا أدرك ـ أوّليّاتٍ خاصّةً به تكون منطلقًا لمعرفة أمورٍ أخرى عنه، ولكلّ علمٍ من العلوم أوّليّاتٌ خاصّةٌ بموضوعه وغايتـه، تكون ضمن مبادئه؛ إذ إنّ مبـادئ العلوم أعمّ من أن تكون من الأوّليّات أو التجريبيّات أو المبرهنات في علومٍ أخرى.

وبالجملة تحكي الأوّليّات العامّة عن علاقات الموجودات بما هي موجوداتٌ بمعزلٍ عمّا به موجود كلٍّ منها، أي بمعزل عن خصائصها وأسبابها وطبائعها،

أمّــا الأوّليّات الخاصّة، فإنّها تعبّر عن علاقات الموجودات الخاصّة فيما بينها بما لها من خصائص وطبائع، أي من حيث وجودها وما به هي.

ج. مراتب الإدراك للأوّليّات العقليّة

لمّا كانت الأوّليّـــات العقليّة العامّة معبّرةً عن علاقاتٍ وجوديّةٍ لا تختصّ بمضمـــونٍ دون آخر وطبيعـــةٍ (ماهيّةٍ / ذاتٍ) دون أخـــرى، فهٰذا يعني أنّها منطبقـــة الأحكام على الموجـــودات كلّها على حدٍّ ســـواءٍ دون فرق بين طبيعةٍ وطبيعـــةٍ، إلّا من الجهـــة الّتي يكون بعضها بحســـب طبيعته موضوعًا لأحد متقابلاتها دون الآخر. بيد أنّ تلك الأوّليّات العقليّة العامّة ـ مع ذٰلك ـ لا ينحصر إدراكنا لها وتوجّهنا إليها بأن يكون الفعل، وبنحوٍ مباشرٍ من خلال ألفاظها الاسميّة، بل إنّ إدراكنا لها على ثلاث مراتب:

الأولى: أن نلاحظها باستقلالٍ تامٍّ، أي كمعانٍ اسميّةٍ على عمومها، ونحكي عنها من خلال القيام بالحكم الكلّيّ العامّ، فنحكم بأنّ كلّ موجودٍ إمّا أن يكون بالفعل وإمّا بالقوّة، وإمّا بالذات وإمّا بالعرض، والســـبب الفاعل يمكن أن يوجد دون أن يوجد مسبّبه، والسبب الصوريّ يوجد مسبّبه بوجوده، وهٰكذا.

الثانيـــة: أن نلاحظها باســـتقلالٍ إضافيٍّ، أي بإضافة أســـمائها قيودًا في تصوّراتنا عن موجوداتٍ بخصوصها، فنحكم على تلك الموجودات بأحكامها، مثل الطعام إمّا يكفي لإطعامنا جميعًا أو لا يكفي، وانفعال الورقة بالاحتراق مصدره النار، كلّ متحرّكٍ لا بدّ له من محرّكٍ يفعل حركته، وإلّا كانت الحركة للمتحرّك بالعرض وبالذات معًا، والخشب مادّةٌ بالعرض لعمل الكرسيّ لأنّنا يمكن أن نعملها من مادّةٍ أخرى كالحديـــد، اللون الّذي أرى به هٰذا الحجر ناشئٌ من تأثير الضوء الأزرق، وإلّا فإنّه في ضوء النهار يكون بلونٍ آخر.

الثالثة: أن نلاحظها فقط بالإضافة إلى المعقولات الماهويّة، أي نلاحظها من خلال الهيئات الّتي تكتنف الموادّ، وبالحروف الرابطة بينها، بحيث تكون ملحوظةً آليًّا ضمن تصوّراتنا عن الموجودات دون أيّ توجّهٍ استقلاليٍّ فعليٍّ نحوها، بل بالقوّة القريبة من الفعل فقط؛ فالنار تحرق الورقة والورقة تحترق بالنار، ندرك ذٰلك ونعقله دون أن نلتفت باستقلال إلى الإحراق على أنّه فعلٌ من فاعلٍ وسببٌ لمسبّبٍ في موضوعٍ ومادّةٍ، وإلى الاحتراق على أنّه انفعالٌ ومسبّبٌ في موضوعٍ أو مادّةٍ؛ وندرك أنّ الشمس تضيء الغرفة فنرى ما فيها ونشاهد الأشياء أمامنا؛ ندرك ذٰلك بكلّ وضوحٍ دون أن نلتفت باستقلالٍ بالفعل إلى السببيّة والقابليّة والتأثير العرضيّ وما شاكل ذٰلك من علاقاتٍ ومعانٍ دلّت عليها الهيئات والحروف ضمن تعقّل المعقولات الخاصّة بالموجودات وتصوّرها. ومن هنا يظهر أنّ هٰذا النحو من الإدراك للعلاقات الوجوديّة هو أوّلها زمانًا بالنسبة لنا؛ لأنّه أوّل الأنحاء الّتي نتأهّل لإدراكها، وما عداه يحتاج إلى توجّهٍ مباشرٍ وتمييزٍ فعليٍّ استقلاليٍّ، وهٰذا ما لا يكون إلّا مع النموّ التدريجيّ، وتبعًا لأغراضٍ تستجدّ في شؤون الحياة، وما عدا ذٰلك فإنّ الإدراك الضمنيّ الآليّ للعلاقات الوجوديّة الّتي تحكي عنها الأوّليّات العقليّة هو الّذي يتيح بداية عمليّة المعرفة والسلوك مع الموجودات الوجدانيّة والمحسوسة، ومن خلالها تتمّ ممارسة الحكم والفعل الوجدانيّ والحسّيّ، أي من خلال تضمّن العلاقات الوجوديّة في تعقّل صور الوجدانيّات والمحسوسات، فإنّ كلّ حكمٍ حسّيٍّ وكلّ موقفٍ عمليٍّ مهما كان بسيطًا فهو يتضمّن عددًا من العلاقات الوجوديّة المتلائمة مع خصوصيّاته، وذٰلك كالفعليّة والقابليّة والتركيب والبساطة والجزئيّة والكلّيّة والوحدة والكثرة والشرطيّة والمانعيّة والسببيّة والذاتيّة والعرضيّة، وتعيين أحد طرفي النقيض، وتعليق المركّب على أجزائه؛ ولٰكن دون أن يكون أيٌّ منها مدركًا بنحوٍ مستقلٍّ بالفعل عن

الموادّ والخصوصيّات الّتي نعاين الموجودات من خلالها، أي دون أيِّ ملاحظةٍ استقلاليّةٍ فعليّةٍ لها، إلّا ضمن الموادّ الّتي يكون لها هٰذا النحو من العلاقات الوجوديّة؛ بدءًا من عمليّة الحكم نفسها الّتي نقوم بها، والعمل نفسه الّذي نمارسه؛ إذ إنّنا في كليهما نقوم تلقائيًّا بترجيح أحد طرفي النقيض، ونبني ضمنيًّا بتلقائيّةٍ على دوران الصدق بينهما؛ كما أنّ كلًّا من الحكم والعمل قائمان على أساس العلاقة السببيّة، سواءٌ بين الحدث الإدراكي والحدث الإحساسيّ والمحسوس نفسه، أو بين الحدث الإراديّ والحدث الحركيّ والتغيّر في الموجودات الأخرى الّتي يقع عليها ومعها وبها وفيها الفعل والعمل الّذي نقوم به.

وبعد هٰذا التنويع، يبدو واضحًا أنّ هناك فرقًا بين عدم الالتفات الفعليّ الاستقلاليّ الاسميّ إلى الأوّليّات العقليّة، وبين عدم الالتفات مطلقًا، فمن لا يلتفت مطلقًا إليها لا يحكم مطلقًا ولا يلتفت إلى عدم التفاته أصلًا، فأصل الالتفات يقوم على أساس ممارسة العلاقات الوجوديّة بين الموجودات أعني الالتفات الّذي هو فعل، والملتفَت إليه الّذي تعلّق به الفعل، والملتفِت الّذي هو الفاعل؛ فالأوّليّات العقليّة العامّة محيطةٌ بكلّ عمليّات الإدراك والسلوك، بل بكلّ الموجودات بغضّ النظر عن الخصوصيّات الّتي تكون لهٰذه الموجودات؛ لأنّها علاقات بين الموجودات والذوات بما هي موجوداتٌ وذواتٌ بمعزل عن الخصوصيّات، وإنّما توجب الخصوصيّات تخصّصها بنحوٍ من تلك العلاقات دون آخر، ولأجل ذٰلك كانت العلاقات الوجوديّة عبارة عن الأنحاء الّتي تكون عليها الموجودات في أنّها موجوداتٌ استنادًا إلى ما لها من خصوصيّاتٍ؛ لأنّ كلّ موجودٍ إنّما هو موجودٌ بما له من خصوصيّاتٍ، سواءٌ كان بالفعل أو بالقوّة.

وبالجملة، فإنّ العلاقــات الوجوديّة من قبيل الدوران بين القوّة والفعل، وبالذات وبالعرض، والتركيب والبســاطة، وكون التغيّر من القوّة إلى الفعل ومــن الفعل إلى القوّة، وكــون ما بالعرض راجعًا إلى مــا بالذات، وكون ما بالعرض إنّما يكون (هو) بغيره الّذي هو الســبب، وكون الســبب على أنحاءٍ أربعــةٍ، تتعدّد بها أنحاء العلاقة الســببيّة بين الموجــودات، وكون الموجود المسبّب (الموجود بالعرض) حاصل أسبابه الّتي بها (هو)، أعني الصورة والمادّة والفاعل والغاية.

ثمّ أنواع العلاقة بين الأسباب فيما بينها، من كون الفاعل مغيّرًا ومحرّكًا، والمــادّة متصوّرةٌ بفعل الفاعل وتغييره، والغاية فعليّةٌ بفعليّة الصورة، وكون الموجــود فعليًّا بفعليّة الصورة، والمادّة مناســبةٌ للصــورة ودخيلةٌ في تحديد طبيعتها، وكون الكثرة من الوحدة، ولا كثرة بلا وحدةٍ، وكون الموجود يفعل وينفعل بحســب ما هو في ذاته، والموجود يكون في فعله بحسب ما هو دائميًّا وأكثريًّــا، والتدبير يحصل على الموجودات بأن يحلّ بها ما تقبله ولا يكون لها بذاتها، والموجودات الّتي يحصل لها ما ليس لها بذاتها دون تدبيرٍ فهو يحصل بنحوٍ متســاوٍ في موارد، وبنحوٍ أقليٍّ في أخــرى... إلى ما هنالك من علاقاتٍ وجوديّــةٍ، كلّها إنّما نعبّر عنها بالأوّليّات العقليّــة العامّة، من جهة إدراكنا لها على عمومها؛ لأنّها منبسطةٌ بنفس مضمونها وبذاتها على كلّ الموجودات، ومن هٰذه الموجودات عمليّة المعرفة نفســها، بل الجهل والشــكّ بنفسهما، ليس بجنبتهما التكوينيّة فقط، بل أيضًا بجنبتهما المعرفيّة، كما سيأتي.

د. الأوّليّات العقليّة المنطلق الأوّل حتّى للشكّ وادّعاء الجهل والسؤال

ليست الأوّليّات العقليّة أساسًا لمعرفة الموجودات فقط، أو مجرّد تعبيرٍ عن النحو الّذي تكون عليه الموجودات في أنّها موجودةٌ، بل إنّ الشكّ الّذي نمارسه

والجهل الّذي ندّعيه وعمليّة التساؤل والطلب الّتي نقوم بها، جميعها تقوم على أساس الأوّليّات العقليّة، ليس تكوينًا فقط وكموجوداتٍ، بل ومعرفيًّا أيضًا وبحسب مسوّغ القيام بهما في مقام الممارسة الإدراكيّة، أي أنّ القيام بالشكّ وادّعاء الجهل والسؤال عن المجهول يتضمّن استعمال مجموعةٍ من الأوّليّات العقليّة، ولست أقصد عدم الالتفات إليها مباشرةً بالفعل، بل ملتفت إليها بالفعل والمباشرة، ولولاها لما أمكن معرفيًّا القيام بالشكّ وادّعاء الجهل وممارسة السؤال، بل لا معنى لشيءٍ اسمه شكٌّ أو جهلٌ أو سؤالٌ حينئذٍ.

ففي كلّ اعترافٍ بالجهل البسيط: بناءً على مغايرة الجهل للعلم، وتعيينٌ لأحد طرفي النقيض، وبناءً على أنّ هناك موجوداتٍ مغايرةً للذات المدركة، وإقرارٌ بتوقّف إدراكها على توفّر مبادئ مفقودةٍ فعلًا، وإذا حصلت حصل.

وفي كلّ شكٍّ: بناءً على مغايرة الشكّ لليقين، وترديدٌ بين النقيضين، وبناءً على دوران الصدق بينهما، وعلى توقّف التخلّي عن الشكّ بترجيح أحدهما على امتلاك المعرفة المفقودة فعلًا، وإقرارٌ بأنّ الشكّ مسبّبٌ عن فقدانها.

وفي كلّ سؤالٍ وطلبٍ بناءً على مغايرة السؤال للإجابة، وأنّ سبب السؤال غير سبب الإجابة، وأنّ في الإجابة تعيينًا لأحد طرفي النقيض، فإن كان سؤالًا عن السبب، فهو بناءً على أنّ بين الموجودات سببيّةً، وإن كان سؤالًا عن الاتّصاف فهو بناءً على تردّد الصدق بين النقيضين، وإن كان سؤالًا عن الماهيّة فهو بناءً على أنّ للموجودات ذواتًا وماهيّاتٍ بها كانت هي.

وبالجملة، وبغضّ النظر عن أنّ نفس الجهل والشكّ والسؤال هي موجوداتٌ ويجري عليها حكم الأوّليّات، فإنّها وبحسب مضمونها المعرفيّ، متوقّفةٌ في تحقّق مضمونها على البناء التلقائيّ الطبيعيّ على جملةٍ من الأوّليّات

العامّة أو الخاصّة بمقام المعرفة، وبدونها لا معنى للجهل والشكّ والسؤال.

واستنادًا إلى هٰذا يظهر أنّ كلّ ما يقال عن أنّ البداية تكون من الشكّ ليس إلّا كلامٌ جدليٌّ مشهور لا محصّل له في ميزان المعرفة البرهانيّة؛ لأنّ كلّ شكٍّ متقوّمٌ معرفيًّا ـ فضلًا عنه تكوينًا ـ بأوّليّاتٍ منها يأخذ معناه كما أخذ إمكانه، بل إنّ هٰذه الدعوى نفسها تتقوّم بجملةٍ من الأوّليّات المستعملة معرفيًّا بشكلٍ طبيعيٍّ وتلقائيٍّ.

ولٰكن مع ذٰلك، ورغم كون الأوّليّات العقليّة محيطةً بعمليّة المعرفة، وفي كلّ ملاحظةٍ للموجودات، فما الّذي يجعل تلك الأوّليّات العقليّة صادقةً، وهل العجز عن الخروج عن حدودها يعني واقعيّتها؟ هٰذا ما سيأتي تاليًا.

هـ . واقعيّة الأوّليّات العقليّة

بيّنٌ بنفسه أنّ أيّ محاولةٍ للكلام حول سبب واقعيّة الأوّليّات العقليّة، سواءٌ بالنفي أو بالإثبات أو بالشكّ، فهي تتمّ من خلال استعمالها تكوينًا ومعرفيًّا [راجع: أرسطو، التحليلات الثانية، الكتاب الثاني، الفصل الأخير؛ الفارابيّ، المنطقيّات، المجلّد الأوّل، صناعة البرهان، الفصل الأوّل؛ أرسطو، ما بعد الطبيعة، أواخر مقالة الجيم]، فالرافض أو الشاكّ أو الّذي يرى واقعيّتها، كلّهم يعبّرون عن مواقفهم تكوينًا ومعرفيًّا من خلالها، وبالتالي قد يبدو من العبث طرح مثل هٰذا التساؤل، إلّا من خلال التخيّل للألفاظ والربط الخياليّ الظاهريّ بينها، دون أيّ تعقّلٍ للمعاني على حقيقتها. [أرسطو، ما بعد الطبيعة، أواخر مقالة الجيم]

إلّا أنّ ما أريد بيانه زائدًا على ذٰلك هو نقطةٌ واحدةٌ فقط، وهي أنّ هٰذا السؤال نفسه وبمعزلٍ عن الجواب، يفترض مسبقًا أنّه حتّى تكون الأوّليّات

العقليّة ملازمة للصدق بنحوٍ تــامٍّ ومطلقٍ، فلا بدّ أن تكون بذاتها صادقةً غير محــدودة الصدق بأيّ شيءٍ آخر، وبالتالي غير متوقّفةٍ على أيّ شيءٍ آخر. وهٰذا بنفســه إقرارٌ بقاعدةٍ "كونيّةٍ" ، وهو أنّ ما بالذات هو للذات ما دامت هي؛ وأنّه حتّى يكون هناك صدقٌ ضروريٌّ، فلا بدّ من كون العلاقة بالذات، وغير متوقّفةٍ على سببٍ خارجٍ عنها.

أضف إلى ذٰلك، أنّ ابتناء الســؤال على مثل هٰذا الأمر يعدّ إلغاءً للسؤال من أساســه؛ لأنّ ما يكــون بذاته صادقًا بلا توقّــفٍ له على أيّ شيءٍ آخر، كيف يبحث عن ســببٍ لصدقه؟! فالسؤال عن الســبب يأتي بعد بيان أنّه بالعرض، والحال أنّ الســؤال هنا يدور بين كون الأوّليّات صادقةً بالذات أو بالعرض، وهٰذا ما يســتدعي أوّلًا أن ننظر في نفس الأوّليّات ونحوّل السؤال عن السبب إلى السؤال عن كيفيّة حصول الحكم بها، فإذا ما لوحظت كيفيّة حصوله عُلِمَ حينها ما إذا كان بالعرض أو بالذات، فإذا عُلِمَ أنّه بالذات ألغي طلب الســبب وأصبح تقييد صدقها على موضوعها ملغيًّا. وحيث إنّ الحكم بالأوّليّات العقليّة قائمٌ على أســاس تضمّن ما نحكم بــه في تصوّر ما نحكم عليه بالتجريد أو النسبة، تضمّنًا بالذات، لم تكن الأوّليّات العقليّة العامّة إلّا وصفًا لحال المعقولات الّتي نعقلها عن الموجودات بما هي موجوداتٌ، أي بمعزلٍ عن خصوصيّة موجودٍ وموجودٍ.

وحيــث إنّ مصحّح الحكم بأصل صــدق الأوّليّات العقليّــة العامّة في الموجودات المحسوســة والوجدانيّة الشعوريّة والإدراكيّة، ليس خصوصيّات تلك الموجودات، بل كونها مجرّد موجوداتٍ، فإنّ هٰذا المصحح نفسه متضمّنٌ في موضوعاتهــا مهما اختلفت خصوصيّات وطبيعة الموجود؛ ومن هنا، فكما كان مدّعي الشــكّ يقبل بشــكّه اســتنادًا إلى الأوّليّات كما يقبل بمعرفته الرياضيّة والهندسية اســتنادًا إليها، دون أيّ دخالةٍ لخصوصيّات أيٍّ منها؛

فكذٰلك الحال يفترض أن يقبل بها بالنسبة إلى أيّ موجودٍ دون أيّ فرقٍ، إلّا إذا اقتصر على ملاحظة الألفاظ دون معناها، أي خلط بين التخيّل والتعقّل وبين الحكم العقليّ والحكم الوهميّ. [محمد ناصر، الإلحاد أسبابه ومفاتيح العلاج، الفصل الثالث، المفتاح الثالث في الفرق بين التعقّل والتخيّل] وقد استقصيت الكلام في هٰذه التفرقة في سلسلة (كيف أعقل) الّتي ستنشر الحلقة الأولى منها قريبًا إن شاء الله.

وتفريعًا على كلّ ذٰلك، يُتنبّه إلى أنّ الأوّليّات العقليّة العامّة ليست إلّا حكايةٌ عن الموجودات كما هي في موجوديّتها؛ ولأجل ذٰلك كان الكلام عن الموجودات ـ مهما كانت طبيعتها ـ إنّما يتم تعقّله وممارسة الإدراك له من خلالها، فكما كانت العلاقات الوجوديّة عبارةً عن الهيكل الوجوديّ للموجودات، كانت الأوّليّات العقليّة عبارةً عن الهيكل الإدراكيّ لممارسة المعرفة على الموجودات، وإلّا لم يمكن أن يكون الإدراك إدراكًا لموجودٍ، بل اختراعًا وتقوّلًا على الواقع؛ ولأجل ذٰلك وجب بالضرورة أن تكون كلّ الأحكام الخاصّة بالموجودات وفي أيّ علمٍ من العلوم راجعةً إلى الأوّليّات العقليّة وملاحظة العلاقات الوجوديّة؛ حتّى تكون صحيحةً وواقعيّةً، وإلّا كانت كاذبةً بالضرورة.

و. الفرق بين التوقّف التكوينيّ والتوقّف المعرفيّ على الأوّليّات العقليّة

هناك فرقٌ بين كون العلاقات الوجوديّة ـ أو قل الأوّليّات العقليّة ـ أساسًا لكلّ الموجودات بما فيها الأفعال الإدراكيّة، فتكون عمليّة المعرفة في وجودها وتكوّنها مستندةً إلى الأوّليّات العقليّة، وبين كون الأوّليّات العقليّة أساسًا لعمليّة المعرفة بحسب مضمونها، حيث تسير عمليّة اختيار المبادئ والمنطلقات وعمليّة الربط بينها سير العلاقات الوجوديّة القائمة بين الموجودات الّتي يتم إدراكها.

وهٰــذا الفرق يتمثّل في أنّ الأوّل تكويــنيّ لا دخل للاختيار فيه، والثاني اختياريٌّ يؤمّه الإنســان نحو غايةٍ؛ فالأوّل يسير على وفق الأوّليّات تكوينًا، والثــاني يحتاج إلى أن تكــون عمليّة تحديد مضامــين المنطلقات والمبادئ وعمليّة الربط بينها الّتي تحدث بالاختيار، على أن تكون كلّها وفقًا للعلاقات الوجوديّة للموجودات.

إذ مــن المعلوم لــلدارس أنّ عمليّة المعرفة وبغضّ النظــر عن تفاصيل مضامينها وبغضّ النظــر عن الصواب والخطإ، إمّــا أن تكون حاصلةً بلا فكرٍ ولا نظرٍ [أبو نصرٍ الفــارابيّ، المنطقيّات، التوطئة، الفصل الثالث]، وإمّا أن تكون حاصلةً بعد فكرٍ ونظرٍ، والفكر والنظر إنّما هو عمل العقل على ما عنده من المعلومات ليربط بينها وينتقل إلى ما لم يكن معلومًا بالفعل، وهٰذا يعني أنّ عمل العقل إنّما يتمّ أوّل ما يتمّ على ما سبق أنّه علمٌ بلا فكرٍ ولا نظرٍ مباشرةً. وبعيدًا عن تفصيل عمل العقل وأفعاله الّتي ستأتي الإشارة إليها حين الكلام عن هيكليّة البناء النظريّ، يكفينا هنا أن نشــير إلى أهم هٰذه الأفعال، وهو الحكم، أي الربط بين تصوّرين في الحكاية والمقوليّة عمّا يحكيان عنه، فسواءٌ في الحكم البسيط أو المركّب أو الاستدلال نحن نقوم بالأحكام، وتكون سائر أفعال العقل خادمةً للوصول إلى مرحلة الحكم. بل إنّ المبادئ الّتي نستعملها وننطلق منها عبارةٌ عن الأحكام الّتي نجدهــا عندنا دون أن يكون وجودها عندنا مسبوقًا بالفكر والنظر.

إلّا أنّ كلًّا مــن حصول الأحكام بلا فكرٍ ولا نظــرٍ، وعمليّة الربط بين التصوّرات بفكرٍ ونظرٍ، لا يحصلان بالفعــل الاختياريّ المرتبط بالمضمون بــالذات فقط، بل قد يحصلان قهــرًا من خلال أســبابٍ مرتبطةٍ بالعرض بالمضمون؛ وذٰلك مثل الحكم على وفق التلقينيّات والمشهورات الّتي تمّ تعويد

الإنســـان وتكرارها عليه منذ الولادة، ومثل الحكـــم على وفق الانفعالات المستحوذة، وكالحكم على وفق حالات القدرة والعجز والاضطرار التكوينيّة في مقام التخيّـــل، أو الحكم على وفق حالات التـــداعي والخطور التكوينيّ للمعاني والألفاظ في الخيـــال، وحالات الحضور السريع للأشـــباه والأمثال بصفاتهـــا، وكذا حالات الأنس والاعتياد على الاســـتحضار مطلقًا أو لمعانٍ محدّدةٍ للألفاظ المشتركة حقيقةً أو استعمالًا؛ ففي هٰذه الحالات جميعًا توجد أســـبابٌ تكوينيّةٌ لحدوث أحكامٍ بلا فكرٍ ولا نظرٍ، أو بالفكر والنظر، دون أن تكون مضامينها محدّدةً طبقًا للموجودات بعلاقاتها الوجوديّة؛ لأنّ أسباب هٰذه المضامين لم تكن الموجودات الّتي تحكي عنها ولا الفعل الاختياريّ المرعيّ فيه حال الموجودات كما هي في نفسها بحسب علاقاتها الوجوديّة، بل أسبابٌ عرضيّةٌ غير مرتبطةٍ بالذات بها.

ولأجـــل ذٰلك لم تكن هٰذه الأســـباب مرتبطةً بـــالذات بالأحكام بما هي أحـــكامٌ، بل بنحو حصولها، أي في كون الحكم حاصلًا بتلقائيّةٍ وسلاســـةٍ، أو في كونه يحضر بسرعةٍ، أو في كونه راســـخًا ومستحوذًا. أمّا المضمون فلا ارتباط بالذات بينه وبين هٰذه الأســـباب الّتي سبّبته؛ ولذٰلك لم تكن أحكامًا قائمةً بحســـب مضمونها على طبق أوّليّات العقل، وإنّما فقط في نحو حدوثها تكويناً بمعزلٍ عن مضمونها.

وبالجملة، فإنّ التفرقة بين ممارسة عمليّة المعرفة بالاختيار طبقًا لأوّليّات العقل انطلاقًا من الأســـباب بالذات لتعيين مضامين المعرفة، وبين ارتباط حصـــول المعرفة كموجود من الموجودات بالأوّليّـــات العقليّة، كفيلٌ في فهم الســـبب في حصول الخطإ. وســـيأتي ما يتعلّق بذٰلك حين التعرّض إلى هيكليّة البناء النظريّ.

2. الاعتقاد

وفيما يلي بيانٌ لمعناه وغايته ومصدره، والعوامل المؤثّرة في نشوئه.

أ. المعنى والغاية

الاعتقاد اسمٌ قد نستعمله لندلّ به على نفس عمليّة التبنّي والتمسّك بالآراء، وبذٰلك يكون مصدرًا مرادفًا في النتيجة للاعتناق الّذي هو موقفٌ نزوعيٌّ تجاه الأفكار والآراء، يتمثّل بالتمسّك والتشبّث بها. وقد نستعمله لندلّ به على ما تتعلّق به هٰذه العمليّة، أي المعتقد والمعتنق، والمتبنّى والمتمسّك به، فيقال على الرأي الّذي يتمسّك المرء به ويراه حقًّا وصوابًا. وهو بهٰذا المعنى يجمع اعتقاداتٍ؛ وهٰذا ما يعني أنّ الغاية من الاعتقاد ليست إلّا التوافق المعرفيّ والنزوعيّ مع الموجودات كما هي، ولا يتصوّر له غايةٌ بالذات وراء ذٰلك، بل إن كان فهو بالعرض، ولأجل أمرٍ آخر مرتبطٍ بمضمون ما ندركه ونعتقد به كما في الأعمال المرتبطة بالاعتقادات.

ب. مصدر الاعتقاد

طالما أنّ الغاية من الاعتقاد هي التوافق المعرفيّ والنزوعيّ مع الموجودات كما هي، فمن المفترض أن يكون مصدر الاعتقاد هو عين مصدر المعرفة الصحيحة، وهو ما يتمثّل بالممارسة العقليّة البرهانيّة الّتي تستعمل مبادئ صالحةً للانطلاق منها، وهٰذه المبادئ حصرًا تتمثّل بالأوّليّات والتجريبيّات في الأحكام الكلّيّة [الفارابيّ، المنطقيّات، المجلّد الأوّل، صناعة البرهان، الفصل الأوّل]، وتنضمّ إليها الوجدانيّات والحسّيّات البسيطة في الأحكام الجزئيّة. فإذا ما حصلت المعرفة واستحوذت بالفعل على مقام الإدراك، تابع النزوع العقل بالتمسّك بما قاد إليه واعتنقه حالةً تلقائيّةً تجري وفق مجراها

الطبيــعيّ، أمّا إذا لم تَصِرْ فعليّةً مســتحوذةً، فلا يحصــل الاعتقاد. وفعليّة الإدراك والاســتحواذ تحتــاج إلى أزيد من العمــل الإدراكيّ، أي إلى تكرار الاســتحضار، ولأجل ذٰلك كانت كثيرٌ من الاعتقادات تحصل لا من طريق ســبق العمل الإدراكيّ، بل بالتلقين والتكرار الموجب للأنس والاســتحواذ الموجب للتمسّــك والاعتقاد، وفي مثل هٰذه الحالات تجد المعرفة المبنيّة على الممارســة الإدراكيّة ممانعاتٍ فيما إذا كانت على خلاف ما هو مأنوسٌ، أو على خلاف ما يســتحوذ في حالاتٍ انفعاليّةٍ خاصّةٍ وظروفٍ محدّدةٍ؛ ولأجل ذٰلك لم يكن يكفي في تحصيل الاعتقاد الاقتصار على صرف الممارســة الإدراكيّة والوصول إلى النتيجة، بل يحتاج ثباتها في النفس واســتحواذها إلى التكرار الموجب لثبات اســتحضار الأدلّة والنتائج وسرعة الالتفات. وتشتدّ صعوبة المسألة كلّما وُجدت في النفس أفكارٌ مستحوذةٌ مخالفةٌ كالمشهورات الوهميّات، ومشاعر وانفعالاتٌ تناســب أفكارًا مخالفةً كما في الانفعاليّات والمقبولات. وهٰذا ما يدعونا إلى الــكلام عن المصادر غير الصالحة للاعتقاد. [محمد ناصر، القانون العقليّ للسلوك، الفصل الثالث]

ج. مصادر غير صالحةٍ

رغم أنّ الاعتقاد في معناه وغايته يتّجه صوب التطابق المعرفيّ والنزوعيّ مع الموجودات كما هي، ورغم أنّ هٰذا يوجب أن يكون مصدره منحصرًا بما كان ملازمًا للصدق والصواب من الممارســات المعرفيّة، إلّا أنّ البشر لا يسيرون في تكوين اعتقاداتهم بســير منهج البرهان، بل تســيّرهم جوانب أخرى في نفوسهم كأحوال مقام التخيّل وأحوال مقام الانفعال(*). فكثيرًا ما يتمسّكون بالأفكار ويتبنّون الآراء استنادًا إلى سلطان الانفعال والأنس النفسانيّ الّذي

(*) انظر: المصدر السابق، الفصل الثاني، حيث قمت بشرحٍ مفصّلٍ لما يتعلّق بالانفعاليّات والوهميّات والمشهورات والمقبولات وكيفيّة حصولها وتأثيرها وقيمتها.

يلغي من الحسبان أيّ قدرةٍ على المراجعة والمحاسبة والتفحّص لمصدر الأفكار. خصوصًا عندما يتمّ شخصنة الأفكار الموروثة والمشهورة، بحيث تشكّل هويّة معتقدِها وقيمته، فيصير زوالها زوالًا له، فيتمسّك بها كتمسّكه بحياته، بل يبذل نفسه لتحيا عقيدته من بعده.

وبالجملة، مضافًا إلى ما يمكن أن يحدث من أخطاء في تطبيق الممارسة المعرفيّة البرهانيّة؛ نتيجة الغفلة الناتجة عن العجلة أو التعب، فيعتقد المرء ما ليس بصوابٍ، دون أن يقوم بمعاودة الفحص والتثبّت لاكتشاف ذٰلك الخطإ بأسبابه؛ وهٰذا ما يرجع في كلّ موارده إلى الخطإ في التصوّر وفقدان جودة التمييز؛ فإنّ هناك من يقوم بالاعتقاد بما هو خاطئٌ لا لأجل ممارسةٍ معرفيّةٍ وقع فيها الخطأ في التصّور، وأعوز ممارسها جودة التمييز، بل لأنّ هناك ما أوجب تمسّكه النزوعيّ بالأفكار والآراء بالتعويد والتكرار أو الارتباط الانفعاليّ أو التأثير لأحوال مقام الانفعال أو الخيال، بحيث لم يحصل الاعتقاد من طريق الفكر، بل وجد نفسه ينزع للتمسّك بالأفكار والآراء فيحكم بها بتلقائيّةٍ، إمّا لأجل رسوخها مسبقًا وأنس ذهنه بها، وإمّا لأجل توافقها التامّ مع الحالة الانفعاليّة الّتي تصيبه، وإمّا لأجل توافقها التامّ مع أحوال مقام التخيّل الّتي لم تتميّز عنده عن أحوال مقام التعقّل.

3. البناء النظريّ

فيما يلي بيانٌ لماهيّته وأنواعه وقيمة كلّ نوعٍ.

أ. ماهيّته وأنواعه

المراد من البناء النظريّ نفس عمليّة التوظيف للأحكام الكلّيّة الّتي نمتلكها مسبقًا لتحصيل أحكامٍ كلّيّةٍ أخرى مستفادةٍ منها غير معلومةٍ مسبقًا بالفعل أو بالقوّة القريبة من الفعل. ولٰكن كلًّا من المعلومات الموظّفة

والغاية الّتي يؤمّها هٰــذا البناء كفيلةٌ بتنويع البناء النظريّ إلى أنواعٍ؛ وذٰلك لأنّ الغايــة لا تكون دائمًا معرفة الصواب، بل قد تكون غير ذٰلك، وهٰذا ما يســتدعي اختيار أفكارٍ وآراءٍ متناســبةٍ مع تلك الغاية؛ ولأجل ذٰلك انقسم البناء النظريّ إلى ثلاثة أقسامٍ:

الأوّل: الفلســفيّ (البرهانيّ ـ العلميّ) تســتعمل فيه الأحــكام الأوّليّة والتجريبيّة حصرًا ومن خلاله تتأسّس العلوم.

الثاني: الجدليّ، وهو نوعان: مشاورةٌ ومجاهدةٌ:

أمّا المشــاورة فتســتعمل فيه الأحكام الّتي لوحظ صدقهــا ولم يعلم لها مخالفٌ، أو يندر تخلّفهــا، والآراء المتعدّدة حول الموضوع الّتي يعبّر كلٌّ منها عن جهةٍ من الجهات؛ وذٰلك بداعي استقصائها وملاحظتها من جميع جهاتها، حتّى نعرف جميع حدودها وجهاتها وضوابطها، فنرتقي بالمعرفة بالتدريج إلى مرتبة الفلسفة والعلم والبرهان. وهٰذا هو الجدل الّذي يخدم المعرفة البرهانيّة ويتقدّم زمانًا على تأســيس العلوم، وهو ما يمكن أن يقوم به المرء بينه وبين نفسه، ومع غيره على حدٍّ سواءٍ.

وأمّا المحاججة فتســتعمل فيه الأحكام المشهورة والمســلّمة مطلقًا، أو بالنســبة إلى من يحاججه بالمجادلة بداعي الدفاع عن آراء المجادل أو إبطال آراء مجــادله، وهٰذا هــو الّذي دأب المدافعون عــن اعتقاداتهم من الوثنيّين والمادّيّين والمؤلّهين المتديّنين على استعماله؛ دفاعًا عن مبادئهم وعقائدهم وما يرتبط بها في مواجهة من يخالفهم ويخطّئهم، أو يقدّم بدائل عمّا عندهم.

الثالث: السفسطائيّ، وهو ما تستعمل فيه المبادئ الّتي يتراءى أنّها مشهورةٌ

ومســـلّمةٌ أو أوّليّةٌ أو مجرّبةٌ؛ لأنّها موافقـــة لأحوال مقام التخيّل أو الانفعال أو الحسّ الساذج، فتشـــابهها في تلقائيّة التصديق لأجل الوضوح البدويّ لما يصدق به، إلّا أنّها في الحقيقة وهميّاتٌ وانفعاليّاتٌ. وهٰذا ما دأب على ممارسته طوائف محدودةٌ من البشر في الماضي والحاضر، وإليه ترجع كثيرٌ من الكتابات المسمّاة بالفلسفيّة خلال القرون القليلة الماضية وإلى الآن. وللسفسطة دورٌ فعّالٌ في تحفيز العلماء والفلاســـفة على التعمّق وشـــحذ الأذهان والتدقيق، وهٰذا ما يكون له أثرٌ في بناء العلوم وتوســـعتها وحمايتها من تأثير السفسطة في المستقبل. وهٰذا الأمر مُشاهَدٌ ومعلومٌ في البحوث النظريّة عبر التاريخ، تمامًا كما هو معلومٌ بالنسبة إلى ما يحصل للبدن في تعامله مع الأمراض، أو للنفس في تعاملها مع المتاعب والمشكلات؛ فإنّ الأمراض أو المتاعب أو المشكلات ـ رغم ما فيها من شرٍّ ـ تؤول إلى خيرٍ بقوّة الجسم والنفس ومناعتهما؛ ولذٰلك أعلن أرسطو طاليس ومنذ ألفين وأربعمئة عامٍ أنّه لا يشكر فقط أولٰئك الّذين تركـــوا لنا معارف علميّةً صحيحةً، بل حتّى أولٰئك الّذين لم يتركوا لنا شـــيئًا صحيحًا؛ وذٰلك لأنّ تشكيكاتهم كانت محفّزًا وعاملًا للتعمّق وشحذ الأذهان.

[أرسطو، ما بعد الطبيعة، مقالة الألف الصغرى، المقطع الثاني]

ب. قيمة كلّ نوعٍ من أنواع طرق البناء النظريّ

بعـــد أن لاحظنا أنّ للبناء النظريّ أنـــواعًا، لا بدّ أن ننظر فنلاحظ قيمة كلّ نوعٍ، ومن الواضح أنّ اســـتعمال الطريق البرهانيّ هو وحده الّذي يصلح لبناء الاعتقادات، أو لتعليـــم الآخرين ما يقودهم إلى حصولها. وإذا لم يكن العلـــم حاصلٌ بعد، فليس إلّا الجدليّ المشـــاوريّ؛ أمّـــا الجدليّ الحجاجيّ، والسفســـطائيّ، فليس لهما مورد اســـتعمالٍ في تحصيل المعرفة للإنسان بينه

وبين نفســـه، فضلًا عنه بينه وبين غيره. وإنّما يُســـتعملان بالذات لتحقيق أغراضٍ أخرى مع الغير، أمّا الجدليّ الحجـــاجيّ فللإلزام والإفحام والدفاع. وأمّا السفســـطائيّ فللتغليط والتضليل والانتصـــار على الخصم، مهما كان مضمون الرأي.

ج. هيكليّة البناء البرهانيّ

حيث إنّ البناء البرهانيّ هو الّذي ينبغي سلوكه لتحصيل المعرفة الصحيحة، وبناء الاعتقادات على وفقها؛ فلا مناص من بيان الهيكليّة الّتي يقوم عليها؛ وذٰلك ليعلم كيفيّة ارتباطها بالأوّليّات العقليّة بشكلٍ أكثر تفصيلًا. ويمكن تلخيص هيكليّة البناء البرهانيّ بمراحل ثلاثٍ:

المرحلة الأولى: المبـــادئ، أي المنطلقات الّتي عليها ترتكز عمليّة البناء والممارســـة المعرفيّة، حيث يتمّ تمييزها وفرزها إلى صالحةٍ للاستعمال وغير صالحة، طبقًا لكونها منطلقاتٍ ناشـــئةً عن الموجـــودات دون تأثيرٍ للأحوال الغريبة الّتي تكتنف نفس الإنســـان، ســـواءٌ تلك الّتي تتعلّق بأحوال مقام الانفعال أو أحوال مقام التخيّل، وبذٰلك خرجت أربعة منطلقاتٍ من دائرة الصلاحيّة رغم أنّ كثيرًا من البشر يستعملونها، وهي الوهميّات والانفعاليّات والمشـــهورات والمقبولات. فضلًا عن خروج التخيّليّات الّتي تســـتعمل في البيانات الشـــعريّة. ويتمّ هٰذا التمييز على أســـاس الأوّليّات العقليّة الّتي هي من نوع المنطلقـــات الملازمة للصدق، بل أساســـها جميعًا، أعني الأوّليّات والوجدانيّات والحسّـــيّات والتجريبيّات، الّتي يكون الحكم فيها جميعًا ناشئًا من الموضوعات والموجودات كما هي في نفسها.

المرحلة الثانية: أفعـــال العقل حيث يتمّ تمييزها عـــن بعضها البعض،

فتلاحظ مراحل الممارسة المعرفيّة الّتي يتنبّه الدارس إلى أنّها ترجع إلى ثلاث خطواتٍ رئيسةٍ:

الخطوة الأولى: السؤال، الّذي يقسم إلى ثلاثة أجناسٍ رئيسةٍ: (هل هو، ولم هو، وما هو). فيعمد إلى ملاحظة الأحكام الأوّليّة العامّة الّتي تتأسّس عليها عمليّة السؤال عمومًا، والأوّليّات العقليّة العامّة الّتي يتأسّس عليها كلّ سؤالٍ من هٰذه الأسئلة، لا سيّما السؤال بـ لم هو، الّذي يتمّ الإلفات إلى أنّه يتألّف من أربعة أسئلةٍ (بماذا، وممّاذا، وعمّاذا، ولماذا)، فيتمّ الإلفات على إثر ذٰلك إلى الأحكام الأوّليّة العامّة الّتي تقبع خلف واحدٍ من هٰذه الأسئلة، مضافًا إلى الأحكام الأوّليّة الخاصّة بمقام الإدراك؛ ليتمّ من خلال ذٰلك بيان الترابط والتخادم الموجود بين هٰذه الأسئلة جميعًا، والتوقّف الّذي لبعضها على بعضٍ(*).

الخطوة الثانية: التصوّر، الّذي يلاحَظ أنّه ينقسم إلى مراتب أربعٍ: التجريد والتقييد والنسبة والاشتقاق، فيتمّ بيان الأحكام الأوّليّة العامّة والخاصّة الّتي يقوم عليها كلّ واحدٍ من هٰذه المراتب، وهٰذا ما يقود إلى ملاحظة التنوّع الموجود في علاقة التصوّرات بالموجودات، وعلاقة التصوّرات فيما بينها، فيتنبّه الدارس إلى مراتب علاقة التصوّرات بالموجودات، وإلى أنحاء العلاقات المتنوّعة بين التصوّرات، وهٰذا ما يقود إلى ملاحظة عمليّة الربط بين التصوّرات طبقًا لما بينها من علاقاتٍ مبنيّةٍ على مبادئ أوّليّةٍ عامّةٍ وخاصّةٍ؛ وهٰذا ما يقود مباشرةً إلى الانتقال نحو الخطوة الثالثة وهي الحكم.

الخطوة الثالثة: الحكم، الّذي يتمّ ملاحظة أنّه ينشأ تبعًا لنوع العلاقات القائمة بين المعقولات، حيث تقود كلّ علاقةٍ إلى نوعٍ من الربط، وبذٰلك

(*) راجع حول أنواع الأسئلة: أبو نصر الفارابي، الباب الثالث، السؤال بما وهل ولم وكيف.

يظهر كيف أنّ الحكم ينقسم بانقسامات عديدة تبعًا لتنوّع العلاقات القائمة بين التصوّرات والموجودات، أو بين التصوّرات فيما بينها. واستنادًا إلى ذٰلك يتمّ التنبّه إلى الأحكام الأوّليّة الّتي يتأسّس عليها كلّ جنسٍ من أجناس الأحكام، ثمّ كلّ نوعٍ من أنواعه، بدءًا من الموجب والسالب مرورًا بالكلّيّ والجزئيّ، وصولًا إلى الضروريّ والممكن، حيث يتبيّن كيف أنّ كلّ نوعٍ من هٰذه الأنواع يتخصّص حصوله ونشوؤه بعلاقاتٍ مخصوصةٍ بين التصوّرات على أساس الأوّليّات العقليّة العامّة والخاصّة بمقام الإدراك. وهٰذا ما يقود إلى الالتفات إلى ما يمكن أن يكون من علاقاتٍ بين الأحكام تبعًا للعلاقات بين التصوّرات، وهٰذا ما يفتح الباب إلى الانتقال إلى المرحلة الثالثة وهي ملاحظة كيفيّة تطبيق الخطوتين الثانية والثالثة على الخطوة الأولى، أي العثور على أجوبة الأسئلة المتنوّعة، من خلال فِعلَي التصوّر والحكم المرتكزين على الأوّليّات العقليّة بقسميها العامّ والخاصّ.

المرحلة الثالثة: الاستدلال، الّذي يتمثّل بتوظيف أفعال العقل للعثور على منطلقاتٍ صالحةٍ للانتقال منها نحو تحصيل المعرفة بالموجودات كما هي في نفسها [أرسطو، التحليلات الأولى، مبحث كيفيّة اكتساب المقدّمات؛ ابن سينا، الشفاء، كتاب القياس، مبحث كيفيّة اكتساب المقدّمات](*). فيلاحظ ابتداءً أنّ الاستدلال يكون نحو مطلوبٍ، ثمّ إنّ هناك نوعين من المطالب: مطالب يُفرض فيها ما يراد معرفة صدقه أو كذبه فيكون المطلوب مردّدًا بين طرفي النقيض، ومطالب لا يُفرض فيها ذٰلك، بل يُسأل ابتداءً عمّا يكون للموضوع دون أن يكون للسائل تصوّرٌ فرضيٌّ مسبقٌ عنه مردّدٌ بين النقيضين، وذٰلك كما في

(*) ولٰكنّ أوسع وأفضل من تكلّم في ذٰلك وأسّسه ليكون بحثًا مستقلاًّ هو أبو نصر الفارابيّ تحت عنوان (كتاب التحليل)، في المنطقيّات المجلّد الأوّل، خصوصًا إذا أضيف إليها التعليقات القيّمة والنفيسة لابن باجة الأندلسيّ.

أسئلة السبب والســؤال بـ (ما) وما يلحق بها ويرجع إليها. فيلاحَظ على إثر ذٰلك كيف أنّ الحالة الأولى تفتح أمام المســتدلّ باب ملاحظة ما يعلمه عن الموضــوع، وما يعلمه عن المحمول المفروض، على أن يكون ما يعلمه عنهما مــن المنطلقات الّتي يصلح الانطلاق منها، أي لا بدّ أن يكون ما يعلمه عن الموضوع وعــن المحمول إمّا من الأوّليّات العقليّــة وإمّا من التجريبيّات أو من التأليف منهما، طالما أنّ الكلام عن البناء النظريّ الّذي يختصّ بالمعرفة الكلّيّة، فإذا كان عنده ذٰلك انفتح باب الاستدلال وإلّا كان مقفلًا؛ وإنّما يتوجّه الإنسان إلى ما يعلمه عن كلٍّ من الموضوع والمحمول من تصوّراتٍ وأحكامٍ من خلال استعمال العقل اســتعمالًا تأمّليًّا، أي من خلال القيام بأحد الأفعال التصوّريّــة الّتي مرّت في الخطوة الثانية من المرحلة الثانية، ثمّ ما تســتتبعه من أحكامٍ تسوّغها التصوّرات الحاصلة، فيحصل عندئذٍ أن يلتفت الإنسان إلى أوّليّــاتٍ وتجريبيّاتٍ، أي إلى تصوّراتٍ عن كلٍّ مــن الموضوع والمحمول معلومةٍ بالاستعمال التأمّليّ للعقل باستقلالٍ، أو بمعونة الاستعمال التجريبيّ للحــسّ عن كلٍّ منهما؛ فبذٰلك يصبح أمــام مجموعةٍ من التصوّرات عن كلٍّ من الموضوع والمحمول بينها علاقاتٌ، وفي هٰذه الحال يجد المســتدلّ نفســه أمــام مبادئ لأنواعٍ محدّدةٍ من الأحكام الّــتي تعرّف عليها في الخطوة الثالثة من المرحلة الثانية، فيتشــكّل عنده الاســتدلال الّذي يقوده إلى الاستنتاج، وتصديــق أحد طرفي النقيض في المطلوب؛ لتتــمّ بذٰلك المرحلة الثالثة الّتي تحصــل في نهايتها المعرفة الملازمة للصواب، طالما روعيت المعايير الّتي تُقوّم كلّ مرحلةٍ من المراحل بخطواتها. والأمر عينه بالنســبة إلى الاستدلال لا على مطلوبٍ مفروضٍ مردّدٍ بين النقيضين، ولٰكن في هٰذه الحال يكون أمام العقل أن ينظــر في ما يعلمه عن الموضوع فقط، ثــمّ النظر في ما يعلمه من مبادئ الســؤال من الأحكام الأوّليّة، ثمّ بعد ذٰلك ما يجده فيما علمه عن الموضوع متضمّنًا لما يعلمه من مبادئ السؤال.

4. توظيف المبادئ وحلّ الاعتراضات

أ. توظيف المبادئ

إنّ ملاحظة كلٍّ من الأوّليّات العقليّة بطبيعتها وقيمتها المعرفيّة، وهيكليّة البناء النظريّ البرهانيّ بما له من معايير تضمن صواب عمليّة البناء وتصحّح القيام بالاعتقاد؛ تقود مباشرةً إلى ملاحظة كيف أنّ الأوّليّات العقليّة هي اللبنات الوحيدة الّتي منها وعلى طريقتها تُبنى المعرفة الصائبة؛ بحيث إنّ أيّ اختلالٍ في الإدراك يرجع إمّا إلى الإخلال في الأحكام الأوّليّة الّتي تحدّد صفة المنطلقات والمبادئ والمضامين، وإمّا إلى الإخلال بالأحكام الأوّليّة الّتي تحدّد صفة الربط بين التصوّرات والأحكام. فكلٌّ من المنطلقات وعمليّة السؤال وعمليّة التعقّل والاستدلال صورةً ومادّةً تقوم على أساس أوّليّات عقليّةٍ عامّةٍ أو خاصّةٍ بالإدراك أو خاصّةٍ بالموضوع الّذي يقع عليه الفعل التأمّليّ للعقل.

وحيث إنّ الأوّليّات العقليّة ملازمةٌ للصدق والصواب، ولا تقبل النقض والإبطال، بل إبطالها الظاهريّ نفسه يتمّ من خلال استعمالها، فهٰذا يعني أنّ كلّ ما يقود إليه تطبيق معايير البناء النظريّ البرهانيّ سيكون موضوعًا للاعتقاد، ولا يمكن أن يكون الاعتقاد زائدًا على حدود ما يقود إليه أو ناقصًا عنه. [محمد ناصر، مجلّة (المعرفة العقليّة)، العدد الثالث الصادر عام 2017، مقال (العقل والنصّ بين الإفراط والتفريط)، ص 119]

ولٰكنّ ملاحظة عمليّة التطبيق للمعايير توصلنا إلى أنّ هناك أمرين لا بدّ من ضمانهما، الأوّل المعرفة الكلّيّة بهيكليّة البناء البرهانيّ، والثاني حضور تلك المعرفة الكلّيّة بالفعل عند ممارسة الإدراك النظريّ على الموضوعات، وهو ما يسمّى بالتطبيق. فكما هو الحال في أيّ عملٍ تدبيريٍّ يقوم به الإنسان،

إذ لا يكــفي مجرّد المعرفة بالقواعــد الكلّيّة، بل يحتــاج إلى أن تكون تلك القواعد حاضرةً بالفعل حين العمل، بحيــث يلتفت بالفعل في كلّ مفاصل وخطوات العمل إلى مــا ينطبق عليه من المعرفة الكلّيّــة، وهٰذا أمرٌ جارٍ في الفنــون والصناعات الحرفيّة والمهاريّة، وفي ســائر التدبــيرات العمليّة(*). وممارســة التفكير والبناء النظريّ ليس مســتثنًى من هٰذا الأمر، فكما أنّ الغفلة والتعب والعجلة وعدم الأنــس بالأفكار ـ وبالتالي فقدان التمييز ـ يمكــن أن تصيب جميع المدبّرين في حرفهــم وأعمالهم، فكذٰلك يمكنها أن تصيب ممارس التفكير. وكمــا أنّ رفع هٰذه الأمور بالنســبة إلى الصناعات الحرفيّة والعمليّة يتمّ من خــلال التدريب والتمرين الّذي يؤدّي إلى حضور المعرفة الكلّيّة بالفعل في كلّ خطوات العمل، وهو ما يســمّى بحصول الملَكة، فكذٰلك الأمر بالنســبة إلى هيكليّة البناء النظريّ البرهانيّ ومعايير التفكير السليم، فإنّ صيرورة معرفتها الكلّيّة حاضرةً بالفعل عند كلّ خطوات البناء النظريّ، والتحرّز التلقائيّ من الموانع والمفســدات لعمليّة المعرفة، وبالتالي صيرورتها ملَكــةً إنّما يتحقّق من خلال التدريب والتمرين على الممارســة المعرفيّة الخالصة من تأثير المبادئ غير الصالحة للاستعمال في التفكير، أعني المشهورات والمقبولات والوهميّات والانفعاليّات، وهو ما يحتاج إلى إخلاصٍ شديد للحقّ والحقيقة، وتنزّهٍ عن أن يكون الداعي في ممارسة المعرفة هو نصرة آراء النفس أو آراء من تعظّمه النفس.

هٰذه النقطة الأخيرة بالغة الأهمّيّة؛ لأنّ الوقوع في شــباكها ليس خاصًّا بمن لم يتعلّم المعرفة الكلّيّة لمعايير البناء النظريّ البرهانيّ ـ هٰذا إن وُجد من تعلّمها على حقيقتها بعيدًا عن الاجــترار والتقليد ـ بل هو أكثر ما يقع من

(*) المصدر السابق، حيث فصّلت الكلام حول هٰذه النقطة فيه.

أولٰئك الّذين يرون أنفسهم متقنين للمعرفة الكلّيّة لمعايير التفكير، وذٰلك عندما تتحوّل المعرفة العقليّة والبناء النظريّ البرهانيّ إلى مجرّد مشهوراتٍ يستدلّ عليها في كثيرٍ من الأحيان بأقوالٍ ونصوصٍ لمن ساهم بقدر جهده في بناء مسيرة العلوم، الّتي اختلطت مسيرتها وتحوّلت منذ قرونٍ مديدةٍ إلى مباحث جدليّةٍ وخطابيّةٍ، بل سفسطائيّةٍ تحرسها ألقاب التفخيم والتعظيم والاعتداد بالنفس إلى حدّ العمى.

ب. حلّ الاعتراضات

تقدّم في المقدّمة الإشارة إلى أنّ هناك من رفض قدرة العقل على تحصيل المعرفة الصائبة، وبالتالي حكم بامتناع بناء الاعتقادات السليمة حول مباحث الإلٰهيّات، كالوجود الإلٰهيّ والتدبير التكوينيّ والتشريعيّ، والسبب الّذي حداهم إلى ذٰلك هو عدم القبول بأوّليّات العقل العامّة أحكامًا مطلقة الصدق على نحوٍ ضروريٍّ يتجاوز حدود المحسوس بالفعل، ولا يستجدي واقعيّته منه. وحيث إنّ جميع الاعتقادات المتعلّقة بهٰذه الموضوعات يفترض بها أن تكون مبنيّةً على الأوّليّات العقليّة وراجعةً إليها، كانت النتيجة سقوط المباحث الإلٰهيّة من دائرة العلوم؛ لأنّها مبنيّةٌ على إعماماتٍ غير معلومةٍ. [ديفيد هيوم، تحقيقٌ في الذهن البشريّ؛ إيمانويل كانط، نقد العقل المحض؛ A.J. Ayer: Language, Truth and logic]

إلّا أنّ دور الأوّليّات العقليّة ليس خاصًّا ببناء الاعتقادات المتعلّقة بموضوعات الإلٰهيّات، بل إنّه يشكّل الأساس لمنهج التفكير، وللاستعمال التجريبيّ للحسّ، ورفض ضرورة واقعيّة تلك الأوّليّات بالذات يلغي علميّة كلّ العلوم، بل حتّى هٰذا القول لن يكون ممكنًا؛ لأنّه متضمّنٌ لاستعمالها.

فطالما أنّ كلّ حكمٍ يقوم على أساس ترجيح أحد طرفي النقيض، وطبقًا لقانون الهويّة، وتبعًا للتمييز بين ما بالعرض وما بالذات لن يستطيع أحدٌ الكلام عن الأوّليّات رفضًا لها. بل إنّ رفـض عموم أوّليّات العقل وضروريّتها يقوم على أســاس القول إنّها ليست بذاتها ملازمة الصدق، وبالتالي لا يمكن التعدّي في صدقها عن حدود ما شوهد من صدقها، وهو عالم الحسّ. فهٰذا الاحتياط في التعامل مع الأوّليّات العقليّة هو نفســه تطبيقٌ لها، وبالتالي ينحصر حلّ النزاع في معرفة كيفيّة نشوء الحكم بالأوّليّات العقليّة، وهو ما سبقت الإشارة إليه وقلت حينها إنّ الحكم بها تابعٌ لذات التضمّن المباشر لمحمولها أو مقابله في تصوّر موضوعها أو العكس، تصوّرًا بالتجريد أو النسبة. فحكمنا بأنّه لا شيء من النقيضين يصدق مع الآخر، إنّما جاء من تصوّر النقيضين نفســه الّذي هو معنًى بيّنٌ بنفســه، وأعطى تصوّره الّذي تضمّن الافتراق في الصدق والترافع، وهٰذا عين المحمول، مهما اخترنا الطريقة للتعبير عن هٰذا المتضمّن في معنى النقيضين. وحكمنا بأنّ كلّ ما لا يكون له المحمول بالذات فلا يكون على الإطلاق أو يكون بالغير؛ يرجع إلى أنّ تصوّرنا نفسه لما ليس له المحمول بالذات متضمّنٌ لفقد المحمول بحســب ذاته، وفقد المحمول بحســب ذات الموضــوع مناقضٌ لوجدان المحمول بحســب ذات الموضوع، والاقتصار على الموضــوع دون انضمام شيءٍ آخر إليه مع وجدان المحمول، فهو عين وجدان المحمول بحســب ذاته، فمع بقــاء الموضوع دون تغــيّرٍ أو إضافة لا يمكن للمحمول أن يكون على الإطلاق إلّا نكون قد جمعنا بين النقيضين، فإمّا أن لا يكون المحمول أو يتغيّر الموضوع ولــو بإضافة غيره إليه. ومن هٰذا الباب قولنا إنّ علاقة أيّ محمولٍ بموضوعٍ إمّــا بالذات وإمّا بالعرض، ولا احتمال ثالث؛ لأنّ معنى بــالذات هو عدم دخالة غير الموضــوع، ومعنى بالعرض

دخالة غير الموضوع، ولا وسط بين الدخالة وعدم الدخالة، فإذا لم يكن بالذات فهو بالعرض.

ولأجل هٰذا قلت ـ كما سيأتي مفصّلًا ـ إنّ الموجودات المتغيّرة لا بدّ لها من مغيّر لا تغيّر فيه، وأنّ الموجودات بالقوّة لا بدّ لها من موجودٍ بالفعل لا قوّة فيه، وأنّ الموجودات الّتي بحسب ذاتها لا ترتبط بنحوٍ متخادمٍ ومتّسقٍ، فلا بدّ أن يكون ارتباطها كذٰلك حاصلًا بغيرها الّذي يجعلها على ذٰلك النحو من التخادم والاتّساق. وبدون ذٰلك يكون ما بالعرض موجودًا بالذات وهو سلبٌ للشيء عن نفسه، وقولٌ بصدق النقيضين معًا. وحتّى يتجلّى هٰذا الأمر أكثر، أقوم فيما يلي بالتعرّض إلى نموذجٍ من الأوّليّات العقليّة الّتي تحيط بكلّ مسارات العلوم والاعتقادات.

ج. نموذجٌ تطبيقيّ: الدوران الوجوديّ بين ما بالذات وما بالعرض

1. تعريف القاعدة

سوف أقوم فيما يلي بالتعرّض بنحوٍ مجملٍ إلى قاعدةٍ أساسيّةٍ من القواعد العقليّة الأوّليّة العامّة، وإلى جملةٍ من تطبيقاتها في عمليّة المعرفة وتحصيل الاعتقاد. وهٰذه القاعدة هي عبارةٌ عن انقسام العلاقة بين أيّ موضوعٍ ومحمولٍ، وبين أيّ موجودٍ وموجودٍ، إلى بالذات وبالعرض. فالّذي بالذات هو المستقلّ في علاقته والمستغني بذاته في أن تكون له تلك العلاقة، أي بلا دخالةٍ للغير. ومعنى بالعرض هو الّذي لا يكون مستقلًّا ومستغنيًا بذاته في أن تكون له تلك العلاقة.

فالموضوع الّذي يكون ـ بذاته ـ له المحمول، هو الموضوع الّذي تكون

ماهيّته محتاجةً إلى ذٰلك المحمول في أن تكون هي. فالأربعة عددٌ بالذات، أي أنّ الأربعة تحتاج في أن تكون هي إلى العدد، فالعدد جزء ماهيّتها. والحجر جسمٌ بالذات، أي أنّ ماهيّة الحجر وطبيعته هي أن يكون جسمًا. والمحمول الّذي للموضوع بذاته هو المحمول الّذي تكون ماهيّته محتاجةً في أن تكون هي إلى الموضوع. فالأربعة نصف الثمانية بالذات، أي أنّ نصف الثمانية محتاجةٌ في أن تكون هي إلى الأربعة. والموجود مرتبطٌ بموجودٍ بالذات عندما تكون ذات الموجود توجب باستقلال أن يكون له ذٰلك الارتباط بالموجود الآخر من الجهة الّتي يرتبط به فيها. فالخشب مادّة للكرسيّ بالذات، ولا تحتاج إلى شيءٍ آخر كي تكون مادّةً له، والنار فاعلة الإحراق بذاتها، ولا تحتاج في كونها موجبةً للإحراق إلى غيرها.

أمّا الموضوع الّذي يكون له المحمول بالعرض هو الّذي لو خلّي وذاته لما حمل المحمول عليه، وإنّما لأجل إضافة أمرٍ زائدٍ على ذاته كان له ذٰلك المحمول حاكيًا عنه من جهة ذٰلك الأمر المضاف. والموجود مرتبطٌ بموجودٍ بالعرض هو الّذي لو خلّي وذاته لما كان له ارتباطٌ به، وإنّما لأجل اقترانه بأمرٍ له ذٰلك الارتباط بالذات كان مرتبطًا به بالعرض. فالماء يغلي بالعرض، أي أنّه يحصل له الغليان عندما يضاف إليه النار، وقولنا عنه إنّه يغلي تعبيرٌ عمّا يحدث باجتماع الماء مع النار؛ ولأجل ذٰلك كان وصف الماء بأنّه يغلي دون إضافة أيّ شيءٍ آخر، ورغم أنّه ليس بذاته يغلي، عبارةٌ عن القول بصدق النقيضين معًا.

وهٰذا الدوران بين بالذات وبالعرض من الأحكام العقليّة الأوّليّة؛ إذ إنّ تصور معنى بالذات ومعنى بالعرض يقود إلى تصوّر الانقسام والدوران بينهما للعلاقة الّتي يتضمّنها كلٌّ منهما؛ لأنّ كلًّا منهما متضمّنٌ لنقيض الآخر،

فلا يمكن إلّا أن يكون أحدهما فقط هو الصادق. وإذا كذب أحدهما صدق الآخر وإذا صدق أحدهما كذب الآخر.

ويلحــق بهٰذه القاعدة قواعد أخرى، مثل أنّ ما بالذات من طرفه لآخر، فهو له حيث هو، فالنبات بذاته جسمٌ، فهو جسمٌ بالذات من طرفه، أي هو جسمٌ ما دام نباتًا، وفي المقابل الجسم ليس بالذات نباتًا، فليس الجسم نباتًا حيث هو جســمٌ، لأنّه نباتٌ بالعرض، أي بانضمام أمرٍ آخر به يصير الجسم نباتًــا؛ ولهٰذا كانت القاعدة الأخرى القائلــة إنّ ما بالعرض من طرفه لآخر فهو له ما دام غيره - إذ معنى بالعرض هو ليس بالاستقلال، بل بالغير - ولا يكون له ما دام هــو فقط. ومن هنا جاء ما ســمّي في أواخر القرون بقانون العلّيّة، فإنّه ليس إلّا دوران ما بالعرض مدار غيره الّذي يكون غيره دخيلًا في كونه هو، أي جزءًا ممّا به هو، وداخلًا بماهيّته بوجهٍ ما من الوجوه الأربعة المعلومة للسببيّة؛ ولأجل ذٰلك تناقض فرض ما بالعرض دون فرض أسبابه؛ لأنّه ليس إلّا حاصل أسبابه، وليس هو إلّا حاصل موجوداتٍ أخرى نسمّيها أسبابًا؛ لأجل دخالتها في صيرورة موجودٍ آخر، وإنّه هو.

2. تطبيقات القاعدة في تحديد معايير المعرفة البرهانيّة (العلميّة)

هٰذا وقد كان لهٰذه القاعدة عظيم الأثر بنحوٍ واســعٍ ومنبســطٍ بدءًا من معايير المعرفة والبناء النظريّ، مرورًا بكلّ العلوم الجزئيّة والعمليّة الّتي تقوم على أساس التمييز بين ما بالعرض وما بالذات، ومن ذٰلك الاستعمال التجريبي للحسّ الّذي يتلخّص قوامــه بالبحث عمّا بالذات وتمييزه عمّا بالعرض من خلال التتبّع الكيفيّ والعثور على خواصّ ما بالذات على أنواعه من الأســباب والمسبّبات كلٌّ بحســبه [محمد ناصر، نهج العقل، الباب الأوّل، الفصل السادس، والباب

الثاني الفصل الخامس]، وصولًا إلى العلوم النظريّة كلّها كالرياضيّات والهندسة والفيزياء والكيمياء والأحياء والفلسفة الأولى. بل إنّ المعرفة كلّها بقضّها وقضيضها قائمةٌ على التمييز بين ما بالعرض وما بالذات، وحيث إنّ ما بالذات إمّا من الأسباب أو من المسبّبات، وحمل الأسباب من جهة سببيّتها حملٌ للمقوّمات وحملُ للمسبّبات من جهة مسبّبيّتها حملُ للأعراض الذاتيّة، وحيث إنّ البحث كلّ البحث في العلوم هو عن المقوّمات والأعراض الذاتيّة، أي الأسباب والمسبّبات بالذات، فهٰذا يعني أنّه لا يمكن لمعرفةٍ أن تحصل مهما كان مضمونها إلّا على أساس هٰذا التمييز. بل حتّى المعرفة الحسّيّة البسيطة والمعرفة الوجدانيّة، كلاهما يقومان على أساس التمييز بين ما بالعرض وما بالذات؛ ولأجل ذٰلك نبحث عن مصدر الحالات الوجدانيّة وأسبابها، ونتساءل عمّا إذا كانت الإحساسات بالذات أو لأمرٍ بالعرض طرأ واتّفق.

3. تطبيقات القاعدة في العقيدة الإلٰهيّة

أ. ضرورة موجودٍ إلٰهيّ

من الاعتقادات الّتي تُستفاد من تطبيق هٰذه القاعدة بالمباشرة الاعتقاد بضرورة موجودٍ بالذات فعليٍّ، لا قوّة وإمكان فيه، مبدإٍ أوّلٍ للموجودات المتغيّرة الّتي يتألّف منها عالمنا، ومنه وبه خرجت من القوّة إلى الفعل؛ لأنّ ما لا فعليّة له بحسب ذاته، تكون بالتالي فعليته بالعرض، فلا بدّ أن تكون فعليّته بحسب غيره الّذي يكون فعليًّا بحسب ذاته.

بل يمكن التوسّع أكثر من ذٰلك لإظهار أنّ كلّ ما قيل من أدلّةٍ على وجود الله، سواءٌ ما يسمّى بالدليل الوجوديّ أو دليل الإمكان الوجود أو دليل الصدّيقين أو دليل الحدوث أو دليل الغاية أو دليل النظم، جميعها بلا استثناءٍ

ترجع إلى قاعدة الانقسام إلى ما بالذات وما بالعرض، واكتفاء ما بالذات بما هو له كذٰلك، وتقوّم ما بالعرض في ماهيته بما بالذات، وتوقّف فعليّته عليه. فكلّ ما يبتدئ الكلام عنه من جهة وصفٍ ما، يتوقّف في معقوليّته وإمكانه العقليّ لا الخياليّ اللفظيّ على ملاحظة ما له الوصف بالذات؛ حتّى يتأتّى معرفيًّا وتكوينًا الانتقال إلى ما له ذٰلك الأمر بالعرض.

ومن هنا يمكن القول ابتداءً إنّه بمجرّد الكلام عن الموجودات فإنّ الموجود بالذات يشكّل منطلقًا وأساسًا للكلام عليها، وإنّما الكلام كلّه في أنّ العالم الّذي نحن جزءٌ منه هو موجودٌ بالذات أو لا، وفي هٰذا الصدد يمكننا أن ننطلق إحدى انطلاقتين: إمّا ممّا يوجبه نفس الموجود بالذات من صفاتٍ غير متوفّرةٍ في العالم، فيُعلم أنّ الموجود بالذات ليس العالم، وإنّما غيره ومُبدِؤه، وإمّا ممّا توجبه صفات العالم من مقابلةٍ للموجود بالذات، فيُعلم أنّ العالم موجودٌ بالعرض ومُبدِؤه موجودٌ بالذات، دون الحاجة إلى تكثير كلامٍ وتسمياتٍ واصطلاحاتٍ تفاخريّة.

أمّا النقاش حول إمكان أن يوجد العالم من العدم وبلا علّةٍ، أو النقاش حول التسلسل والدور وسائر هٰذه الأمور، فهي نقاشاتٌ لا تنتمي إلى بحث الوجود الإلٰهيّ، بل إنّ الأمر محسومٌ برتبةٍ سابقةٍ في أصل تقرير قاعدة الانقسام إلى ما بالذات وما بالعرض، وتقوُّم ما بالعرض في ماهيّته وفعليّته بما هو بالذات.

ب. ضرورة التدبير التكوينيّ وحلّ ما يسمّى بمشكلة الشرّ

ومن الاعتقادات المستفادة من هٰذه القاعدة أيضًا، الحكم بالتدبير التكوينيّ بالفعل للعالم من قبل هٰذا الموجود بالذات، انطلاقًا من أنّ علاقة

الموجودات وارتباطها فيما بينها بنحوٍ متخادمٍ ومتّسقٍ ليس لها بالذات بنحوٍ مطلقٍ، بل هي قابلةٌ للفساد والتغيّر والتعطيل، ومع ذٰلك فهي وجدت، ولا زالت تسير بنحوٍ متخادمٍ وتطوّريٍّ رغم أنّ ذٰلك لها بالعرض، وهٰذا الأمر الّذي بالعرض وهو التنظيم والترتيب للعلاقات الّتي بالعرض، هو ما نسمّيه بالتدبير، ويتضمّن بالذات الوعي والمعرفة بخصوصيّات الموجودات وآثارها من المدبّر الّذي يدبّرها بالنحو الحافظ لها والخادم لاستكمالها. فما بالعرض لا يكون إلّا بغيره الّذي يكون له بالذات ما يعطيه للّذي فيه ذٰلك الأمر بالعرض، وهو كمالها المتمثّل بالتخادم والتنظيم والاتّساق الّذي يُسمّى بالتدبير.

ولٰكن حيث إنّ علاقة الموجودات بآثارها إمّا بالذات وإمّا بالعرض، والّذي بالعرض يعتمد في تأثيره على ما ينضمّ إليه من أحوالٍ وظروفٍ، فيفعل في بعضها فعلًا وفي بعضها آخر وفي ثالثٍ ثالثًا وهٰكذا، تبعًا لتغيّر العارض، كان يُسمّى بمتساوي النسبة إلى كلّ تلك الآثار؛ إذ هو في ذاته فاقدٌ، وإنّما يكون واجدًا لذٰلك الأثر إذا يصير ما يعرضه من حالٍ فعليًّا. وبما أنّ الآثار الّتي بالذات للموجودات إنّما هي في غيرها، وغيرها موجودٌ قابلٌ له، إلّا أنّه متساوي النسبة أيضًا إلى ظروفٍ وأحوالٍ كثيرةٍ، قد تكون ملائمةً ومناسبةً لحصول الآثار بالذات، وقد لا تكون ملائمةً، وكلٌّ منهما على مراتب، بين الملائم التامّ والملائم الأقلّ تمامًا، والملائم المحايد، وغير الملائم بتشويهٍ قليلٍ أو بتشويهٍ كثيرٍ ثمّ غير الملائم إلى حدّ التعطيل. فإن كانت الأحوال الملائمة بمراتبها حاصلةً كانت الآثار حاصلةً، وإن كانت الأحوال غير الملائمة بمراتبها حاصلةً كانت الآثار حاصلةً بنحوٍ ناقصٍ أو معطّلةً، ولٰكن بما أنّ الأحوال الملائمة والمناسبة سواءٌ بنحوٍ إيجابيٍّ أو بنحوٍ محايدٍ أكثر من غير الملائمة الّتي ليست كلّها معطّلةً، وبالتالي فرغم أنّها جميعًا متساوية النسبة، كانت نسبة غير الملائم المعطّل أو حتّى المشوّه نسبةً أقلّ من الإيجابي والمحايد؛

ولذٰلك كان جريان الموجودات على مجراها الطبيعيّ في تأثيرها الّذي بهٰذا النحو أكثريًّا، وكان الّذي خلاف المجرى الطبيعي اتّفاقيًّا وأقلّيًّا بذاته، فهو اتّفاقيٌّ بالنسبة إلى المجرى الطبيعيّ، إلّا أنّ اتّفاقيّته نفسها بالذات؛ ولذٰلك لم يكن النقص الأقلّيّ(*) في موجودات العالم راجعًا إلى نقص التدبير؛ لأنّه أمرٌ بالذات للموجودات المجتمعة بما هي مجتمعةٌ، وما بالذات لا يقبل التدبير والتغيير، وإنّما يقبله ما بالعرض، فكلّ النقص الحاصل من جرّاء التصادم بين الموجودات المجتمعة لازمٌ بالذات؛ لخصوصيّاتها متى ما اجتمعت؛ ولذا كان آبيًا عن الرفع بنفس ذاتها، فلا يكون وجود النقص منافيًا لكمال التدبير طالما أنّ التدبير يتعلّق بما بالعرض ويمتنع أن يتعلّق بما بالذات(**).

وبالجملة، لقد ظهر بنحوٍ مناسبٍ لهٰذه العجالة كيف أنّ هٰذه القاعدة الّتي أتيتُ بها لتكون مثالًا على كيفيّة دخالة الأوّليّات العقليّة في بناء الاعتقادات بالنحو الصحيح، تشكّل أساسًا وأرضيّةً لاثنين من أهمّ الاعتقادات في العقيدة الإلٰهيّة. ولو يناسب المقام لبيّنتُ كيف أنّ التدبير التشريعيّ الوضعيّ والإلٰهيّ اجتماعيًّا وفرديًّا ترجع ضرورتهما إلى ملاحظة ما تفرضه هٰذه القاعدة، إلّا أنّ هٰذا بيانٌ لهٰذا الأمر كما أنّ حقّه سوف يكون على عهدة فرصةٍ(***) أخرى إن شاء ربّي الموفّق والكريم.

(*) فحصول النقص تابعٌ لاجتماع نوعين من الموجودات بالقوّة، وهما المعدّ نحو أن يكون بالفعل فقط، والمعدّ نحو أن يكون ولا يكون بالفعل، ومن اجتماعهما يحصل ما يُسمّى الممكن الأقلّيّ الّذي تتعطّل فيه فعليّة ما هو معدٌّ نحو الفعليّة، وهو متضمّنٌ بالذات للأقلّيّة، وهو أحد قسمي الاتّفاقيّ، وفي المقام تفاصيل كثيرةٌ ليس محلّ ذكرها هنا.

(**) إنّ تفصيل هٰذا الأمر وتشريحه سيكون على عهدة الباب الأوّل من موضوع الكتاب الثاني من سلسلة معالجة الإلحاد الّتي صدر منها الكتاب الأوّل، أعني (الألحاد أسبابه ومفاتيح العلاج)، والعمل جارٍ على إتمام الكتاب الثاني.

(***) أعني الكتاب الثاني من سلسلة معالجة الإلحاد، الّذي سبقت الإشارة إليه ضمن الحاشية السابقة.

الخاتمة

أصِــلُ إلى ختام هٰذا المقال المختصر المعروض على عجالةٍ؛ لألخّص أهمّ مــا دار فيه من نقاطٍ؛ فبعد أن كانت الأوّليّــات العقليّة ملازمةً للصدق بالضرورة، وبعد أن كانت عمليّة المعرفة الصائبة تُبنى على أســاس معايير التفكير البرهانيّ المتقوّمة بالأوّليّــات العقليّة العامّة والخاصّة بالإدراك، وعلى أساس العلاقات الوجوديّة بين الموجودات، الّتي يُعبّر عنها بالأوّليّات العقليّــة العامّة، وبعد أن كان الاعتقاد واجب الخضوع لمقام المعرفة الّتي تُبنى على أساس معايير التفكير البرهانيّ، فما أسهل وأوضح أن يُفهم معنى كون الاعتقادات تابعــةً للأوّليّات الآبية عن الكــذب! هٰذا مع الانتباه إلى نقطةٍ بالغــة الأهمّيّة تتعلّق بامتلاك الملَكة لممارســة التفكير والبناء النظريّ وتحصيل الاعتقادات، ولا تكفي المعرفة الكلّيّة بمعايير التفكير؛ ولأجل ذٰلــك كان من القبيح عقلًا من عدّة جهاتٍ أن يزجّ المرء بنفســه للبحث في ميــدان الاعتقادات قبــل أن تصبح معايــير التفكير والبناء النظــريّ البرهانيّ ملَكةً عنده، فكيف بمن يجهل أصلًا المعرفة الكلّيّة بها.

وأمّا ما يقال من تشــكيكٍ بالصدق المطلق لأوّليّــات العقل، فقد تمّ تبيين كيف أنّ التشــكيك نفســه يقوم على الأوّليّات العقليّة من ثلاث جهاتٍ: في نشوئه التكوينيّ وفي صورته المعرفيّة وفي مضمونه؛ ولذٰلك كان المتحدّث به لا يعقل ما يقول، وإنّما يخلــط بين مقامي التعقّل والتخيّل، أي بــين الأحكام العقليّة والأحكام الوهميّة [محمد ناصر، الإلحاد أســبابه ومفاتيــح العلاج، الفصل الثالث، المفتــاح الثالث؛ نهج العقل، الباب الثاني، الفصل الأوّل]، بل يســوق الأحكام بنحــوٍ ظاهريٍّ غير حقيقيٍّ،

سواءٌ كان ملتفتًا إلى ذٰلك أم لم يكن(*).

وأمّا ما يقال من توســيعٍ لحدود مصدر الاعتقاد عن المعرفة البرهانيّة فقد بــان منافاته ومناقضته لمقوّمات الاعتقاد، وبالتالي كان القائل به خالطًا بين الأحكام الانفعاليّة والأحكام العقليّة .

(*) لقد تعرّضت إلى هٰذه النقاط بأسلوبٍ مبسّطٍ مع طرح معمّق، وذٰلك في الحلقة الأولى من سلسلة كيف أعقل؟! "طريقك إلى العقلانيّة الصحيحة" وسوف يأتي في الحلقة الثانية منها بيانٌ طويلٌ حول الأحكام الوهميّة.

قائمة المصادر

1. ابن رشد، شرح البرهان وتلخيص البرهان، المجلس الوطنيّ للثقافة والفنون والآداب، الكويت، تحقيق: الدكتور عبد الرحمٰن بدوي، الطبعة الأولى 1984م.
2. ابن رشدٍ، نص تلخيص منطق أرسطو، سبعة مجلّداتٍ، دار الفكر اللبنانيّ، تحقيق: جيرار جيهامي، الطبعة الأولى 1992م.
3. ابن سينا، النجاة في المنطق والطبيعيّات والإلٰهيّات، مكتبة الثقافة الدينيّة، تحقيق: محمد عثمان، الطبعة الأولى 2013م.
4. ابن سينا، المنطق والإلٰهيّات من كتاب الشفاء، خمسة مجلّداتٍ، الطبعة الأولى 2007م.
5. أبو نصرٍ الفارابيّ، المنطق عند الفارابيّ، أربعة مجلّداتٍ، دار المشرق، تحقيق: ماجد فخري ورفيق العجم، الطبعة الثانية 1986م.
6. أبو نصرٍ الفارابيّ، المنطقيّات، نشر مكتبة المرعشيّ النجفيّ، ثلاثة مجلّداتٍ، 2015م.
7. أرسطو طاليس، منطق أرسطو، مجلّدان اثنان، دار القلم، تحقيق عبد الرحمٰن بدوي، الطبعة الأولى 1980م.
8. أرسطو طاليس، ما بعد الطبيعة، مكتبة الأسرة، الطبعة الأولى 1995م.
9. إيمانويل كانط، نقد العقل المحض، ترجمة غانم هنا، المنظمة العربيّة للترجمة، 2013م.
10. محمد ناصر، نهج العقل.. تأسيس الأسس وتقويم النهج، نشر أكاديميّة الحكمة العقليّة 2014م.
11. محمد ناصر، القانون العقليّ للسلوك، نشر مكتبة ومضات 2017م.
12. مجلّة المعرفة العقليّة، نشر أكاديميّة الحكمة العقليّة، L2017.

1. _ Alexander Pruss, The Principle of Sufficient Reason: A Reassessment, Cambridge University Press (December 23, 2010).

2. _ David Hume , Treatise of human nature, Hard Press 2006.

3. _ John Locke, An Essay Concerning Human Understanding, the Pennsylvania State University 1999.

4. _ David Hume, An Enquiry Concerning Human Understanding, Hackett Publishing Company, Inc.; 2 edition (November 15, 1993)